أكدت أن ٢٠ بالمئة من الأجهزة الأمنية مخترقة

لجنة النزاهة: مسؤول أمني في المنطقة الخضراء وراء عمليات الاغتيال

متابعة/ المدى

أكد عضو لجنة النزاهة النائب عن كتلة الأحرار جواد الشهيلي انه تم اكتشاف مسؤول امني في المنطقة الخضراء مسؤولا عن عمليات اعتقال واغتيال وإيصال المعلومات الى الإرهابيين في المرحلة الماضية.

وقال لوكالة كل العراق أمس الخميس ان " هناك خروقات أمنية واضحة لعدم وجود قيادة أمنية حقيقية، مبيناً"أن من سبق واستلم المناصب الأمينة كان ليس أهلا لتلك المناصب".

وأضاف "كان يجب تفعيل المساءلة والعدالة واجتثاث من كانوا بعثيين من قبل أزلام النظام السابق، مؤكدا انه "في حال بقاء الخروقات الأمنية على هذا الحال سوف نجد خلايا امنية كثيرة تعمل باستهتار وانتهاك الدم العراقي وتعمل على انتهاك حتى الاجهزة الامنية لذلك فقد وجدنا مسؤولا على اللجنة الأمنية في المنطقة الخضراء هو من كان مسؤولا عن عمليات اعتقال واغتيال وايصال المعلومات الى الإرهابيين في المرحلة الماضية".

وبين ان" مايقارب من ٢٠ بالمائة من الاجهزة الامنية مخترقة من اشخاص مهمين جدا لايصال المعلومات للارهابيين".

يذكر ان ملف الوزارات الامنية مازال عالقا ولم يتم الاتفاق على مرشحين لها وما زالت تدار بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي.

وتم الاتفاق خلال اجتماع قادة الكتل الذي عقد يوم امس الاول على ان تقدم القائمة العراقية أسماء مرشحين لوزارة الدفاع والتحالف الوطني لوزارة الداخلية خلال أسبوعين بمواصفات مقبولة توافق عليها الكتل الثلاثة.

وكان النائب عن كتلة الأحرار حاكم الزاملي كشف عن أن اغلب مستخدمي (الكواتم) يحملون هويات و(باجات) حكومية، وان ما نسبته (٩٠٪) من الأسلحة الكاتمة للصوت صنعت محلياً ويكثر استخدامها في بغداد.

وقال الزاملي في تصريح سابق له: لا يوجد لدى العراق أي اتفاق على استيراد أسلحة كاتمة للصوت، وان الذي لاحظناه خلال التحقيقات إن (٩٠٪) من هذه الأسلحة قد تم صنعها محليا، ولا توجد منطقة محددة لصنعتها، مشيرا إلى أن استخدام هذه النوعية من الأسلحة يكثر في بغداد باعتبارها العاصمة، وتختلف عن باقي المدن التي تحدث بها هذه العمليات كالانبار ونينوى وديالى.

وأضاف الزاملي: إن اغلب مستخدمي كاتم الصوت في بغداد لديهم هويات وباجات حكومية. (على حد قوله). وفي وقت سابق، ذكر اللواء الركن حسن البيضاني رئيس هيئة أركان الجيش في قيادة عمليات بغداد أن موضوع أسلحة كاتم الصوت والعبوات اللاصقة يقلق الأجهزة الأمنية كثيرا، مضيفا: "إن الخط البياني للعمليات الإرهابية انخفض كثيرا إلا أن عمليات الاغتيال باستخدام العبوات اللاصقة والمسدسات الكاتمة للصوت والأسلحة الأخرى بدأت تؤشر ارتفاعا. وذكرت مصادر مؤكدة وجود سياسيين وضباط كبار في الأجهزة الأمنية متورطين بعمليات الاغتيال

> المالا: أعضاء في مجلس النواب يسرقون أموال حماياتهم

بكواتم الصوت. مشيرا إلى انه قد تم تشكيل لجنة للتحقيق مع هؤلاء الضباط. وقال المصدر أن هناك أجندات سياسية وتدخلات إقليمية وفسادا مستشريا في الأجهزة الأمنية وراء حدوث هذه الخروقات الأمنية. وأضاف أن هناك اتهامات موجهة إلى بعض المسؤولين باستخدام حماياتهم في عمليات التصفية السياسية، و أتهم النائب عن ائتلاف العراقية اسكندر وتوت في الشهر الماضي الأجهزة الأمنية بتنفيذ عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة، إضافة إلى تنظيم القاعدة.

وقال وتوت أن انتشار الاستهدافات بالأسلحة الكاتمة سببه الفساد الإداري والمالي المستشري في الجيش والشرطة لأغراض فساد مالي أو سياسي. وأضاف أن هناك بعض المتهمين المنتسبين للأجهزة الأمنية وبعض الضباط الموقوفين على ذمة التحقيق متهمون بالقيام بعمليات اغتيال. مطالبا باتخاذ اجراءات قضائية بحقهم حتى إن وصلت إلى الإعدام.

وكان عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني وليد الحلي قال في وقت سابق إن فرض عقوبة الإعدام لمستخدمي السلاح الكاتم ضرورية من اجل حماية المجتمع العراقي.

وشدد الحلي في بيان له على ضرورة تشريع قانون خاص بسلاح كاتم الصوت وان تكون عقوبة الإعدام جزاء استخدامه.

وأضاف الحلي، "نحن في العراق اليوم عندنا ظاهرة استخدام السلاح الكاتم من قبل المجاميع الإرهابية بحاجة ماسة إلى مثل هذا القانون حتى نردع ونتخلص من هؤلاء المجرمين الذين يستخدمون مثل هذه الأسلحة للقضاء على الإنسان الذي كرمه الله واعزه".

وفي السياق ذاته، كشفت لجنة النزاهة في مجلس النواب، امس الخميس، عن عجزها متابعة ملفات الفساد الذي وصفته بـ"الهائل" في اجهزة الدولة، وبينت أنها طلبت من رئاسة المجلس تعيين خبراء مختصين تستعين بهم في متابعة ملفات العقود التي تبرمها الوزارات، مؤكدة استمرار تعرض اعضائها الى ضغوط وتهديدات من قوى متنفذة في الدولة.

وقال عضو لجنة النزاهة النيابية عثمان الجحيشي في حديث لـ(شفق) إن "الحجم الهائل من ملفات الفساد الواردة الى لجنة النزاهة، وعدم المام اعضائها بالكثير من تفاصيل العقود التي ابرمتها وزارات الدولة ودوائرها، جعل الجنة عاجزة عن متابعة الكثير من ملفات الفساد".

وبين الجحيشي ان "اللجنة تقدمت بطلب الى رئيس مجلس النواب لتعيين خبراء مختصين بالعقود من النواحي الفنية والادارية، للاستعانة بخبراتهم والاسراع في انهاء الكثير من الملفات المعقدة والشائكة".

وكانت لجنة النزاهة قد ذكرت في وقت سابق، ان القادة السياسيين العراقيين لا يسمحون لها والمحاكم العراقية بأداء مهامها على أكمل وجه، "ويخلقون العديد من العقبات أمام أعمال اللجنة والمحاكم لكي لا يجري التحقيق في قضايا الفساد".

واكد عضو لجنة النزاهة استمرار تعرض اعضاء اللجنة الى ضغوط وتهديدات من قوى وصفها بـ"المتنفذة" في الدولة.

يشار الى ان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد اكد في وقت سابق، أن البرلمان يتابع ملفات الفساد بدقة وبحسم ومصداقية، وقد شكل عدة لجان للتحقيق في عقود وزارتي التجارة والكهرباء وهروب السجناء في البصرة وموضوع الزيت الفاسد.

وفي الصعيد ذاته، اعتبر النائب عن القائمة العراقية حيدر الملا أنّ "٩٠ بالمئة من أعضاء مجلس النواب فاسدون".

وقال في تصريحات اليوم إنّ" هناك فسادا ماليا يمارسه٩٠ بالمئة من أعضاء مجلس النواب من خلال سرقة رواتب الحمايات المخصصة لهم".

وأضاف الملا أنّ" هذا الفساد يتمثل في سرقة رواتب الحمايات والذين من المفترض أن يكون عددهم ٣٠ عنصراً إلا أنّه في الحقيقة لا يتواجد منهم الا خمسة أشخاص على أكثر التقادير أو في أحيان أخرى يكون هناك [٣٠] عنصر حماية لكن الراتب يكون ليس كما هو مقرر".

وبين أنّ "قسماً من أعضاء مجلس النواب يختزل راتب الحمايات الى النصف أو أقل من ذلك للأشخاص المعينين معه والذين لا يتجاوزون خمسة أشخاص ويسحب المبالغ المتبقية لنفسه".

وأكد أنّ" هذا العمل يعتبر وجهاً من أوجه الفساد الخطيرة".

واقترح الملا أن" تكون الدائرة المالية في مجلس النواب هي الجهة الوحيدة المخولة لتوزيع رواتب الحمايات من خلال الهوية التعريفية الخاصة بهم ويصرف لهذا الغرض أو أي ترتيب يمكن للدائرة أن تقوم به من أجل غلق الباب بوجه الأعضاء الفاسدين".

وطالب "رئيس مجلس النواب أن تؤخذ هذه القضية على محمل الجد لأنّ المجلس يعتبر أعلى سلطة تشريعية ورقابية في البلاد".

الأعرجي: العراقية قبلت الأيدي الإيرانية للحصول على المناصب

متابعة/ المدى

قال النائب السابق عن إئتلاف العراقية زهير الاعرجي ان قادة القائمة العراقية ذهبوا الى ايران وقبلوا الأيدي الإيرانية للحصول على مناصب سيادية.

وأوضح في تصريحات صحفية امس الخميس انه "لم يذهب الى ايران في يوم من الايام ولم يلتق اي مسؤول إيراني حتى هذه اللحظة، مبيناً ان " ان قادة القائمة العراقية ذهبوا الى ايران وقبلوا الأيدي الإيرانية للحصول على مناصب سيادية".

وأضاف ان "أبناء محافظة نينوى يعرفونني جيداً ولا داعي ان اذكر العلاقة التي تربطني معهم، مشيراً الى ان "اساتذة جامعة الموصل وشيوخ عشائرها يخرجون ببيان ينددون بالتصريحات الاعلامية التي اساءت الى سمعتي".

وكان الاعرجي قد اعلن انسحابه قبل ايام من القائمة العراقية عازيا الامر الى تفرد قادتها باتخاذ القرارات وارتباطهم باجندات خارجية، في حين أكدت القائمة العراقية ان سبب انسحاب الاعرجي هو كشفه عن احد محاضر اجتماعات العراقية.

وهدد النائب عن الكتلة العراقية في محافظة كربلاء، محمد الدعمي، امس الاول، بالانسحاب من الكتلة فيما اذا استمر صمتها لتحقيق تطلعات ناخبي العراقية في محافظته.

وأوضح الدعمي في تصريحات صحفية امس"أنا نائب مستقل ضمن الكتلة العراقية وهذا ما يجعلني في حرية تامة باتخاذ القرارات التي أراها مناسبة"، مضيفا "العراقية لم تقدم شيئا لناخبيها في كربلاء وهذا ما يشكل نوعا من الإحباط لمثلها الوحيد في المحافظة".

وأضاف أن "الكربلائيين انتخبوني كممثل عن القائمة وبلغ عددهم نحو ٦٣ ألفا و ٥٠ ناخبا وناخبة، وهو رقم يستحق أن أقدم له كل شيء ولكني لم أقدم أي شيء لان القائمة تصمت عن مناداتي ومطالبي"، منوها بانه "إذا استمر الصمت طويلا فسأعلن عن انسحابي من الكتلة وانضم إلى كتلة أخرى أو أبقى مستقلا".

واستدرك "سأبقى أنادي بتحقيق مطالب ناخبي المحافظة وخاصة في ما يتعلق بالتعيينات"، لافتا ان "الشعب يدرك أن النائب الذي لا يقدم له شيئا لن ينتخبه مرة أخرى وهذه خسارة للعراقية".

وكانت القائمة العراقية اعلنت قبل ايام انضمام تحالف الوسط اليها، اذ قال امين عام الحزب الاسلامي العراقي اياد السامرائي أن هذا الاندماج جاء بعد مشاورات عديدة والشعور بالحاجة إلى بناء وطني عراقي منجز، على أساس النظرة المستقبلية للعراق، في أن يكون محترما للدستور، وأن تراعى فيه حقوق الإنسان وتوزع فيه السلطات والصلاحيات بشكل عادل".

وأضاف السامرائي "قررنا توحيد الجهود وأن نضع أيدينا بأيدي الأخوة في العراقية، من أجل مصلحة الشعب العراقي".

وكان تحالف الوسط قد نفى قبل أسبوعين تصريحات بعض القوى السياسية حول وجود نية اندماجه مع القائمة العراقية، اذا أكد عضو التحالف ووزير الدولة السابق للشؤون الخارجية علي الصجري في تصريحات سابقة " ان الأنباء التي أدلت بها بعض القوى السياسية بشأن نية اندماج تحالف الوسط مع القائمة العراقية عارية عن الصحة، وأكد استمرار تحالفه على موقفه السابق الداعم لحكومة الشراكة الوطنية،مبينا أن هناك حوارات مكثفة ستشهدها الأيام المقبلة بين الوسط والعراقية البيضاء التي تكونت ضمن العراقية للدخول في تحالفات مستقبلية.

في المقابل، قالت النائب عن العراقية ناهدة الدايني في اتصال هاتفي سابق مع "المدى" "انه بعد تشكيل الحكومة كانت هناك كتل صغيرة واخرى كبيرة مثل القائمة العراقية ودولة القانون والتحالف الوطني والتحالف الكردستاني وأيضا تحالف الوسط، فمن خلال جلسات البرلمان وتشكيل الحكومة توضح ان هناك رؤى واهدافا ومشروعا وطنيا مشتركا، وقريبا جدا بين تحالف الوسط والعراقية فانضم للقائمة العراقية أولا ائتلاف وحدة العراق وبعد ذلك أعلن رسميا قبل ايام انضمام تحالف الوسط بشقيه للعراقية وذلك من اجل الاستمرار بالمشروع الوطني الذي على أساسه تتم المشاركة في بناء الحكومة على أسس بناءة".

وأضافت عضو القائمة العراقية ان هناك حوارات مستقبلية ستجرى مع كتل وتحالفات اخرى موضحة" هناك توجه لكتل علمانية ذات توجه وطني ليبرالي بغض النظر عن المكون والطائفة فهناك تقارب وجهات النظر في عملية تشكيل الحكومة والرؤى المستقبلية للعراق".

وأكدت " هناك تفاوضات واتفاقات تجري الان بين القائمة العراقية وعدد كبير من الشخصيات لا نستطيع ان نقول إنها كيانات ولكن في المرحلة المقبلة سيعلن عن انضمام شخصيات جديدة".

الأسدي: نشرعه ضمن اتفاقيات اربيل

دولة القانون تشترط عدم الإضافة على مجلس السياسيات لتمريره الى البرلمان

متابعة/ المدى

أعلن ائتلاف دولة القانون، الخميس، عن فرضه شروط للتصويت على مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا داخل مجلس النواب، مؤكدا عدم ممانعته على مشروع القانون بشكل عام.

وكان قادة الكتل السياسية قد اتفقوا في اجتماعهم الثالث الذي عقد الثلاثاء، على آلية لبقاء قوة أمريكية لتدريب نظيرتها العراقية بعد موعد الانسحاب، في وقت تحفظ فيه التيار الصدري على هذه الآلية، فيما تم الاتفاق ايضا على حسم مرشحي الوزارات الأمنية خلال أسبوعين، فضلاً عن تقديم مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا إلى مجلس النواب.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون الكتلة المنضوية في التحالف الوطني خالد الاسدي في حديث صحفي إن ائتلافه يشترط التصويت على المجلس الوطني للسياسات العليا داخل مجلس النواب، وأن يكون ضمن اتفاقات اربيل.

وذكر ممثل رئيس حكومة اقليم كردستان ونائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس في اجتماع قادة الكتل أنه استكمال لتنفيذ ما تبقى من مبادرة الرئيس بارزاني، تم الاتفاق على إرسال مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا إلى مجلس النواب لإقراره.

وأضاف الاسدي "ائتلاف دولة القانون لا يمانع على طرح مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا داخل مجلس النواب بالكيفية التي تمّ الاتفاق عليها في اجتماع قادة الكتل".

يشار إلى أن المجلس الوطني للسياسات والذي استحدث وفق مبادرة اربيل أنيطت رئاسته بزعيم القائمة العراقية اياد علاوي، إلا أن الكتل السياسية لم تخرج بمشروع قانون ينظمه بسبب عدم الاتفاق على آلية عمله، مما ولد تقاطعات كبيرة بين القائمة العراقية ودولة القانون.

.قال المستشار الاعلامي للقائمة العراقية هاني عاشور ان اجتماع قادة الكتل السياسية برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني امس كان مثمرا ومقربا لوجهات النظر وان الكتلة العراقية تعده مقدمة نجاح لها بعد تأكيد الجميع على دعواتها في اهمية التوافق السياسي وتنفيذ اتفاق اربيل".

واضاف في تصريح صحفي أمس الأول الأربعاء:" لقد دخلنا الان مرحلة اختبار التنفيذ وانتظار تفعيل ما تم الاتفاق عليه ليكون تعزيزا للشراكة الوطنية التي كانت اهم ثمرات اتفاق اربيل، وان حضور العراقية الاجتماع والتحاور هو إيمان وتعبير عن تحملها المسؤولية وإيمانها بالشراكة واثبات حسن النوايا للعمل مع بقية الكتل ومنح الفرص للجميع للمشاركة في بناء العراق".

وأضاف:" ان تفاهمات الكتل السياسية العراقية والتحالف الوطني و التحالف الكردستاني برعاية طالباني كانت لوضع النقاط على الحروف في ما يخص اتفاق اربيل ونقل العملية السياسية الى مرحلة جديدة من الشراكة بدلا عن التقاطعات، وان الاختبار الحقيقي لنتائج الاجتماع بدأ الان ولا يحتمل اي فشل لان ذلك سينعكس على استقرار العراق".

وذكر:" ان دولة القانون أكدت التزامها بما تم الاتفاق عليه، وسيكون تنفيذه محصورا بفترة زمينة،وان تحديد سقف زمني للتنفيذ كان من النتائج المهمة للاجتماع والتي ستضع الجميع امام انظار الشعب لتحديد اصحاب النوايا الحسنة في تحقيق

الشراكة".

واشار الى" ان قائمته تنتظر الان تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع ليكون نقطة الثقة وتعزيز الشراكة، وتابع:"""ان الاتفاق على احالة قانون المجلس الوطني للسياسات العليا الى البرلمان لتصديقه هو اعتراف وطني بأهمية العمل بشكل جماعي والالتزام بتنفيذ مقررات التوافق السياسي والاعتراف بالاستحقاق الشرعي للكتلة العراقية.

وكان النائب عن كتلة الأحرار رافع عبد الجبار قال امس الاول أن مشروع قانون المجلس لن يمر مرور الكرام ففيه الكثير من التجاوزات والمخالفات الدستورية.

وأكد النائب الصدري أن أول عثرة ستلاقيه هي موافقة مجلس شورى الدولة، وقال في اتصال هاتفي أجرته المدى معه يوم أمس"إن لمجلس شورى الدولة حق التدقيق في مدى شرعية مشاريع القوانين، ولا اعتقد أن هذا المجلس سيسمح بمرور هكذا مشروع من المتوقع أن يحوي بداخله صيغا كثيرة مخالفة للدستور، وسنعود من جديد إلى الحلقة المفرغة نفسها"، وتابع عبد الجبار "في ظل إصرار العراقية على أن يمتلك هذا المجلس صلاحيات واسعة و مماطلة دولة القانون اعتقد أن مجلس السياسات لن يرى النور".

وأكد النائب عن كتلة الأحرار "أن الاتفاق لم يأخذ بنظر الاعتبار الشارع العراقي وهمومه، بل كان اتفاق يعني به مصالح قادة الكتل السياسية ورادتهم".

يذكر ان كتلة الرافدين التي يتزعمها يونادم كنا قد أكدت امس الاول،، إن ما تم الاتفاق عليه هو إرسال قانون مجلس السياسات الستراتيجية بأسرع وقت من رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب لإقراره.

وقال كنا الذي شارك في اجتماع قادة الكتل السياسية في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني إن"قادة الكتل السياسية اتفقوا على تشكيل لجنتين وزاريتين احداهما لتطبيق مبدأ التوازن في المؤسسات الحكومية، والأخرى لإعداد نظام داخلي لمجلس الوزراء".

وأوضح كنا إن "قادة الكتل السياسية اتفقوا من حيث المبدأ على تشريع قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية خلال المدة المقبلة والمحددة بأسبوعين على أن يرسل القانون عاجلا من رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب للتصويت عليه"، لافتا إلى أن "انتخاب رئيس مجلس السياسات سيتم من خلال المجلس ذاته".

يذكر أن اجتماع الكتل السياسية وبحسب بيان رئاسة الجمهورية قد أفضى بالإضافة إلى مجلس السياسات، إلى الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية تعتمد نتائج مباحثات اتفاقية أربيل للاتفاق على النظام الداخلي لمجلس الوزراء".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون